جامعة المنيا
MINIA UNIVERSITY

كلية دار العلوم

مجلة الدراسات العربية

دورية علمية محكمة

العدد الثامن والأربعون- يونيو 2023م [المجلد الرابع]

رقم الإيداع بدار الكتب: ٩٦/٦٦٦٢ الترقيم الدولي المطبوع: (ISSN ١١١٠-٦٦٨٩)
معامل تأثير آرسيف [ACRIF] (٠,٠٠٢٣) الترقيم الدولي Online: (ISSN ٢٧٨٥-٩٥١٧)

مجلة الدراسات العربية

دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية دار العلوم – جامعة المنيا

المشرف العام

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم محمد

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ مصطفى بيومي عبد السلام

مدير التحرير

د/ أشرف سمير توفيق

سكرتير التحرير

د/ محمود محمد بهجت

سكرتارية تنفيذية

أ/ وائل نبيل أنس

العـدد الثامن والأربعون- يونيو ٢٠٢٣م [المجلد الرابع]

المحتوى


بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة التحرير

المشرف العام

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم محمد

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ مصطفى بيومي عبد السلام

مدير التحرير

د/ أشرف سمير توفيق

سكرتير التحرير

د/ محمود محمد بهجت

سكرتارية تنفيذية

أ/ وائل نبيل أنس

أعضاء الهيئة الاستشارية:

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم محمد	جامعة المنيا	الدراسات الإسلامية
الأستاذة الدكتورة/ نعمة علي مرسي	جامعة المنيا	التاريخ الإسلامي
الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحمن الريحاني	جامعة المنيا	النحو والصرف والعروض
الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله حسين	جامعة المنيا	الدراسات الأدبية والنقدية
الأستاذ الدكتور/ محمد علي الجندي	جامعة المنيا	الفلسفة الإسلامية والعقيدة
الأستاذ الدكتور/ سيد عبد الستار ميهوب	جامعة المنيا	الفلسفة الإسلامية والعقيدة
الأستاذ الدكتور/ أ.د/ ممدوح محمد عبد الرحمن	جامعة المنيا	النحو والصرف والعروض
الأستاذ الدكتور/ عزت شحاتة كرار	جامعة المنيا	الدراسات الإسلامية
الأستاذ الدكتور/ أحمد عارف حجازي	جامعة المنيا	الدراسات اللغوية

الأستاذة الدكتور/ سوسن ناجي رضوان	جامعة المنيا	الدراسات الأدبية والنقدية
الأستاذة الدكتورة/ شهير أحمد دكروري	جامعة المنيا	الدراسات الأدبية والنقدية
الأستاذ الدكتور/ محمد خليفة محمود	جامعة المنيا	النحو والصرف والعروض
الأستاذ الدكتور/ محمد سلامة عبد العزيز	جامعة المنيا	الفلسفة الإسلامية والعقيدة
الأستاذ الدكتور/ مصطفى بيومي عبد السلام	جامعة المنيا	الدراسات الأدبية والنقدية
الأستاذ الدكتور/ محمد سيد كامل	جامعة المنيا	التاريخ الإسلامي
الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن سعيد الغامدي	جامعة أم القرى	التاريخ الإسلامي
الأستاذ الدكتور/ علي بن موسى الزهراني	جامعة الملك سعود	العقيدة والمذاهب المعاصرة
الأستاذ الدكتور/ ناصر بن عثمان بن محمد المنيع	جامعة الملك سعود	الدراسات الإسلامية
الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز بن راشد السنيدي	جامعة القصيم	التاريخ الإسلامي
الأستاذ الدكتور/ مراد عبد الرحمن مبروك	جامعة بني سويف	الدراسات الأدبية والنقدية
الأستاذ الدكتور/ محمد أبو الفضل بدران	جامعة جنوب الوادي	الدراسات الأدبية والنقدية
الأستاذ الدكتور/ محمد الصفراني	جامعة طيبة	الدراسات الأدبية والنقدية
الأستاذ الدكتور/ عبد المجيد الدرويش	جامعة الملك سعود	الدراسات الإسلامية
الأستاذ الدكتور/ نصر الدين إبراهيم أحمد	الجامعة الإسلامية	الدراسات الأدبية والنقدية

الآراء الواردة بالبحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

المراسلات: باسم السيد الأستاذ الدكتور/ عميد كلية دار العلوم – جامعة المنيا

Email: Dareluloom-min@hotmail.com

Tele. Fax: ٠٨٦-٣٦٦٠٩١

ت. فاكس: ٣٦٦٠٩١- ٠٨٦

رقم الإيداع بدار الكتب: ٩٦/٦٦٦٢

الترقيم الدولي Online: (ISSN ٢٧٨٥-٩٥١٧)

الترقيم الدولي المطبوع: (ISSN ١١١٠-٦٦٨٩)

معامل تأثير آرسيف [ACRIF] (٠,٠٠٢٣)

اللائحة الخاصة بقواعد النشر بالمجلة العلمية
لكلية دار العلوم

- تصدر كلية دار العلوم – جامعة المنيا – مجلة علمية محكمة باسم "مجلة الدراسات العربية".
- المجلة دورية نصف سنوية لنشر فيها الأبحاث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين في الجامعات.
- تقبل المجلة للنشر بها البحوث التي تقع في مجال علوم اللغة، والدراسات الأدبية والنقدية، والعلوم الإسلامية بالغة العربية واللغات الأجنبية.
- يمكن تقديم خدمة العدد الإلكتروني للمجلة من خلال اسطوانة مدمجة وفق سعر التكلفة.
- تنشر الأبحاث في المجلة بحسب أسبقية ورودها بعد إعدادها في صورتها النهائية للنشر.
- يتم تصنيف البحوث في الطبع حسب كل تخصص على حدة، وفق لائحة الكلية بالنسبة لترتيب الأقسام العلمية.
- لا يعتد إلا بالأبحاث الواردة عن طريق إيميل الباحث نفسه إلى إيميل المجلة المعتمد، أو حضور الباحث إلى مقر المجلة بالكلية، وذلك لضمان عدم الإخلال بقواعد النشر والحفاظ على الملكية الفكرية للباحث ومن العبث بمحتويات البحث.
- الأبحاث الخاصة بطلاب الماجستير/ الدكتوراه، يتم تسليمها بمعرفة الباحث نفسه على أن يوقع السيد الأستاذ الدكتور/ المشرف على الطالب على نسخة البحث الورقية المُقدمة للمجلة بموافقته على النشر.
- لا يطلب البحث من المجلة بصيغة pdf أو اية صيغة أخرى إلا بعد انتهاء النشر وصدور العدد فعلياً، فمن حق الباحث الحصول عليه من موقع المجلة أو هيئة التحرير، لضمان عدم الإخلال بالبحث عن نسخته المطبوعة من قِبل المجلة.
- يتسلم الباحث بعد صدور العدد نسخة ورقية من المجلد بالإضافة إلى عشر مستلات من البحث.

يرجي منَ الباحثين عند تقديم أبحاثهم للنشر في المجلة مراعاة الآتي:

- الالتزام بقواعد الاقتباس والرّجوع إلى المصادر الأوليّة وأخلاقيات النشر العلمي.
- الجدة والأصالة، والابتكار، ومراعاة قواعد البحث العلمي.
- ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قُدّم للنشر لجهة أخرى – ويكون في صورة ملف word.
- نظام التوثيق المتبع: نظام الرابطة الأمريكية (APA)
- خلو البحث من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية.
- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- في حالة وجود جداول أو صور أو خرائط أو رسوم بيانية أو غيرها من الإيضاحات ينبغي أن تقدم بدرجة واضحة ويفضل أن تعد بالمسح الضوئي على أن تكون متطابقة مع حجم الصفحة.
- **يجب على الباحثين الراغبين في نشر بحوثهم في المجلة الحرص على أن يكون إنتاجهم مستوفياً للقواعد التالية:**

- نوع الخط: يستخدم الخط من نوع Simplified Arabic
- يكون حجم الخط ١٤ ثقيل للعنوان الرئيسي والعناوين الفرعية.
- حجم الخط: يكون حجم الخط ١٣ خفيف للمتن.
- حجم الخط ١٠ للهامش العربي.
- حجم الخط ٩ للهامش الأجنبي.
- يتم إعداد الصفحة بحيث يترك هوامش ٢,٢ سم من جميع الاتجاهات، وحجم الصفحة ١٧,٥ عرض×٢٥,٥ ارتفاع.
- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.

مواصفات إعداد العنوان الرئيسي للبحث:

- توسيط العنوان في الصفحة.
- يكون نوع الخط كما ذكر بالشروط العامة أعلاه.
- يكون حجم الخط ١٤ ثقيل.

- كتابة اسم الباحث:
- يكتب اسم الباحث تحت عنوان البحث متوسطًا الصفحة.
- يكون حجم الخط ١٤ ثقيل.
- يوضع تحت اسم الباحث اسم القسم، اسم الكلية، اسم الجامعة، والبريد الإلكتروني للباحث.

الشروط المتعلقة بإعداد ملخص البحث:

- يوضع الملخص في الصفحة الأولى (بلغة البحث)، وفي آخر صفحة بالبحث بعد قائمة المراجع باللغة الأخرى وبصفحة منفردة.
- عدد كلمات ملخص البحث من ١٠٠–٢٠٠ كلمة
- بعد الانتهاء من كتابة الملخص أدناه مباشرة توضع الكلمات الدالة ولا تتعدى ٦كلمات
- ينطبق على الملخصين بالعربية والإنجليزية الشروط نفسها مع مراعاة نوع الخط.

توثيق المراجع طريقة (APA):

أ – في متن البحث:

مثلاً إذا كان المرجع كتابا أو مجلة نفتح قوسين ونكتب اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، الصفحة، مثال: (الدسوقي، ٢٠٠٧، ص.١٢٠)

ب – قائمة المراجع في نهاية البحث.

القواعد الخاصة بإعداد قائمة المراجع:

- تتضمن قائمة المراجع الأعمال التي استشهد فيها في متن البحث.
- ترتب المراجع ترتيباً هجائيًا.
- إذا كان البحث مكتوباً باللغة العربية يجب أن تفصل المراجع العربية عن المراجع الأجنبية وكل منها يرتب هجائيًا وتوضع المراجع العربية أولاً.
- إذا كان البحث مكتوبًا باللغة الإنجليزية تدمج المراجع العربية والأجنبية وتكتب باللغة الإنجليزية.
- عندما يكون لأحد المؤلفين أكثر من بحث ترتب في قائمة المراجع زمنياً.
- تتم عملية التوثيق في متن البحث وإعداد قائمة المراجع وفق أسلوب المجلة الموضح أدناه والمستند إلى نظام APA.

يُتّبعُ في توثيق المراجع في نهاية البحث ما يلي:

- توثيق كتاب منشور: اسم المؤلف الأخير، الاسم الأول، (سنة النشر)، اسم الكتاب بخط مائل، الطبعة، المدينة –الدولة، دار النشر.
- توثيق بحث منشور في مجلة محكمة: اسم المؤلف الأخير، الاسم الأول، (السنة)، اسم البحث، اسم المجلة، المجلد (العدد)، أرقام الصفحات.
- توثيق كتاب مترجم: نفس طريقة توثيق الكتاب مع مراعاة التوضيح أدناه:
- اسم المؤلف الأصلي، (السنة)، اسم الكتاب، الطبعة، ترجمة (-----)، المدينة- الدولة، دار النشر للباحث الأصلي.
- توثيق الرسائل الجامعية: اسم المؤلف الأخير، الاسم الأول، (السنة)، اسم البحث، عنوان الرسالة، رسالة ماجستير/ دكتوراه غير منشورة، اسم الجامعة، اسم الدولة.

أخلاقيات النشر العلمي:

تتبنى المجلة معايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي(COPE). وفيما يلي بيان أخلاقيات النّشر العلميّ الخاصّ بوحدة النشر العلمي بكلية دار العلوم- جامعة المنيا، إذ يَعتمدُ هذا البيان على مبادئ لجنة أخلاقيات النشر العالمية، كما يتضمّن لوائح وأنظمة أخلاقية خاصّة بهيئة التحرير والمحكّمين والباحثين.

- <u>مسئولية الباحث:</u>

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر
- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تمّ الرُّجوع إليها في البحث.
- الالتزام بكتابة بحثه وفقاً لقواعد المجلة.
- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيّات النّشر.
- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقا في مجلّات أخرى. إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وكذلك يجب عليه عدم تقديم عمله إلى أكثرَ من مجلّةٍ في وقتٍ واحدٍ؛ إذ يُعدُّ ذلك منافيًا لأخلاقيّات النّشر العالمية.
- نشرُ بحثه في المجلّات الأخرى فقط بعد تلقّي الرّفض الرّسميّ منَ المجلّة أو في حال موافقة المجلّة رسميًّا على طلب سَحْبِ البحث المقدّم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين ساهموا بشكل كبير في البحث قبل تقديمه للنشر.
- أن يذكر إسهام الآخرين في البحث بشكل صحيح وترتيب أسماء الباحثين حسب ما جاء بالبحث على أن تكون الأسماء مذكورة بالتسلسل حسب الإسهام العلمي لكلّ منهم في البحث.
- تقديم الشّكر والتّقدير للذين أسهموا في البحث ولم تذكر أسماؤهم ضمن الباحثين.
- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.
- تجنب السلوك غير الأخلاقي بتقديم البحث نفسه إلى أكثر من مجلة واحدة في الوقت نفسه وإذا قرر الباحث تقديم البحث إلى مجلة أخرى؛ فيجب عليه سحبه من المجلة.
- ضمان أصالة أبحاثه واستيفائها للمعايير المِهْنيّة لأخلاقيات البحث خاصةً حقوق الإنسان والحيوان في حالة المشاركة في أبحاثه.
- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.
- إذا اكتشف خطأً فادحًا في بحثه المنشور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.
- الاحتفاظ بحقوق الطبع والنشر لعمله وبمجرد قبول العمل للنشر في المجلة يُطلب منه نقل حقوق النشر إلى الناشر.
- مراجعة بحثه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفي حال عدم موافقة الباحث على الأخذ بالتعديلات المقترحة؛ يجب عليه تقديم تبريرٍ منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

<u>مسئولية المحكّم:</u>

تَعُدُّ عمليّة تحكيم البحث العلميّ مرحلةً رئيسةً من مراحل النّشر العلميّ، ومن سياسة وحدة النشر العلمي دار العلوم التأكّد من مِهْنيّة عمل المحكّمين والتزامهم أخلاقيات النشر العالمية ومبادئه.

لذا يجب على المحكم:

- الالتزام كليًّا" بمعايير لجنة أخلاقيات النشر العالمية للمحكمين عند تحكيم البحوث.
- إعلام مدير التحرير حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم وينسحب من عملية التحكيم.
- النّأيُ بنفسه عنِ المصالح الشّخصيّة كأن يستخدم معلومات حصل عليها من البحث الذي تم تحكيمه لمصلحته الشخصية.
- ألا يقبل المحكّم بتحكيم البحوث التي يكون فيها تضارب مصالح نتيجة لعلاقات تنافسية أو غيرها مع المؤلف.
- التأكّد من خُلوّ الأبحاث منَ الانتحال أوِ السّرقة الأدبيّة كما يجب على المحكّم أن يعلم رئيس التحرير بأي تشابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.
- الالتزام بمعايير السريّة المتعلقة بعملية التحكيم فيجب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية. ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين باستثناء ما يأذن به رئيس التحرير.
- تحرّي الموضوعيّة في الأحكام والنّتائج الصّادرة عن عمليّة التّحكيم.
- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذكر الحجج الداعمة.
- الالتزام بالوقت المخصّص لعمليّة التّحكيم.

<u>مسئولية مدير التّحرير:</u>

- يتولّى رئيس تحرير المجلة مسئولية اختيار المحكّمين المناسبين وَفْقا لموضوع البحث واختصاص المحكّم بسرّيّة تامة.
- يتحمل مدير التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر .
- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكّمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة.

<u>ويجب على المحررين:</u>

- التأكد من الحفاظ على سرّيّة عمليّة التّحكيم والمعلومات الواردة من المحكّمين.
- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.
- عدم التمييز ضد المؤلفين على أساس الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.
- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.
- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

البِنية العميقة للجملة
وأثرها فــي إعراب القرآن الكريم

دكتور/ صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع
أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الملك فيصل بالأحساء

ملخص البحث:

إنّ أهم ما يميز المدرسة التحويلية؛ أنّها تقول بثنائيـــة بنيـــة اللغـــة (الــسطحية، والعميقة).

فهل عرف تراثنا النَّحويّ العربيّ هذه القضية بمفهومها الذي ذكــر فـــي النَّحـــو التّحويلي؟.

وهل لها أثرٌ في تحليل النّصوص العربية بشكلٍ عام، وفي إعراب القرآن الكـــريم بشكل خاصّ؟.

هذا ما سنحاول معرفته في هذا البحث، ووضعت له العنوان التالي:

(البِنية العميقة للجملة، وأثرها في إعراب القرآن الكريم)

وجعلت البحث في مبحثين قبلهما مقدمة، وبعدهما خاتمة.

المبحث الأول: البنية العميقة للجملة بين النَّحو التحويلي والنَّحو العربي.

- مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية.
- وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية.
- الـــمُحَدِّد للبنية العميقة.

المبحث الثاني: أثر البنية العميقة للجملة في إعراب القرآن الكريم.

- أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى اللغويّ.
- أثر البنية العميقة المترتبة على المعنى العقدي.
- أثر البنية العميقة المترتبة على القياس النَّحويّ.

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آلــه وصــحبه أجمعين.

وبعد:

فإنّ أهم ما يميز المدرسة التحويلية؛ أنّها تقول بثنائيــة بنيــة اللغــة (الــسطحية، والعميقة).

فهل عرف تراثنا النَّحويّ العربيّ هذه القضية بمفهومها الذي ذكــر فــي النَّحــو التّحويليّ؟.

وهل لها أثرٌ في تحليل النّصوص العربية بشكلٍ عام، وفي إعراب القرآن الكــريم بشكل خاصّ؟.

هذا ما سنحاول معرفته في هذا البحث من خلال مبحثين قبلهما مقدمة، وبعــدهما خاتمة.

المبحث الأول: البنية العميقة للجملة بين النَّحو التحويلي، والنَّحو العربيّ.

- مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية.
- وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية.
- الــمُحَدِّد للبنية العميقة.

المبحث الثاني: أثر البنية العميقة للجملة في إعراب القرآن الكريم.

- أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى اللغويّ.
- أثر البنية العميقة المترتبة على المعنى العقدي.
- أثر البنية العميقة المترتبة على القياس النَّحويّ.

الخاتمة.

المبحث الأول : البنية العميقة للجملة بين النَّحو التّحويلي والنَّحو العربي

– مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية:

تقوم النظرية التحويلية على اعتبار الجملة وحدة لغوية أساسية، وعلى تمييز البنية الظاهرية للجملة (السطحية) عن بنيتها العملية (العميقة).

والبنية العميقة في النظرية التحويلية: تتصل بالمعنى أو التأويل الدلالي للجمل والعبارات، والبنية السطحية تشير إلى العبارات أو الجمل المنطوقة أو المكتوبة، وتؤخذ الثانية من الأولى عن طريق عدة عمليات نحوية تسمى بـ"التحويل"(١).

وتسعى هذه النظرية إلى عدم قَصر غاية البحث اللّساني على وصف الظواهر اللغوية، بل تطمح أن تكون النّظرية اللسانية قادرة على تقديم التفسيرات العلمية لجميع الظواهر اللغوية(٢).

إنّ اعتبار اللغة عملًا للعقل أو آلة للتفكير والتعبير الذاتي، يعني أنّ للغة جانبين؛ جانبًا داخليًا (البنية العميقة) وآخر خارجيًا (البنية السطحية)، وكل جملة يجب أن تدرس من الجانبين، أما الأول فيعبر عن الفكر، وأما الثاني فيعبر عن شكلها الفيزيقي باعتبارها أصواتًا ملفوظة.

ولما كانت البنية العميقة تعبر عن المعنى في كل اللغات، فإنها تعكس أشكال الفكر الإنساني، وعلينا أن نعرف كيف تتحول هذه البنية إلى كلام على السطح، وهذا هو الأصل في النَّحو التّحويلي الذي يهتم بالقوانين التي تحدد البنية التحتية وتربطها ببنية السطح(٣).

وقد اهتم النحاة العرب في مختلف مدارسهم ومذاهبهم النّحوية بالبنية العميقة، ومن الواضح أنّ دراستهم للبنية السطحية وانشغالهم بإعرابها، لم يغض طرفهم وعقلهم عن البنية العميقة لما يدرسونه أو يعربونه.

فيرى ابن جنّي أنّ علاقة البنية السطحية بالبنية العميقة علاقة عضوية قوية؛ ولذلك يقول: "وهذا الظاهر مماس لذلك الباطن، كل جزء منه منطوٍ عليه، ومحيط به"(٤).

---

(١) ينظر في مفهوم مصطلح البنية العميقة والسطحية: تشومسكي، أفرام ناعوم، البنى النحوية (١٨٨)، تشومسكي، أفرام ناعوم، جوانب من نظرية النَّحو (٢٨)، وتشومسكي، أفرام ناعوم، المعرفة اللغوية (٧٣)، والوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (٢٢٣)، والخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية (٢٨)، وإستيتية، سمير شريف، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج (١٧٤).

(٢) د. عبدالله جاد الكريم، التكامل المعرفي بين النَّحو العربي واللسانيات الغربية (٩٨).

(٣) د. عبده الراجحي، النَّحو العربي والدرس الحديث (١٢٤).

(٤) الخصائص (٢/٤٧٦).

وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أسبقية البنية العميقة للبنية السطحية، وأهميّتها لتفسير البنية السطحية بقوله: "وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته، بَانَ بذلك أنّ الأمر على ما قلناه؛ من أنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأنّ الكلم يترتّب في النطق حسب ترتيب معانيه في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتًا وأصداء حروف.... لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أنّه يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأنّه يجب النّطق بهذه قبل النطق بتلك"(١).

وفيما ذكره الجرجانيّ دليل على اهتمام النّحاة بالمعنى مع المبنى، وفيه إبطال لحملة التّهجم على النَّحو العربي، بدعوى أنّه قواعد لفظية مجردة عن مراعاة النواحي المعنوية.

"وبناء على ما تقدم نستطيع أن نقول بأنّ منهج النَّحويّين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجًا يقوم على افتراض" بنية عميقة، "لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة تبدّت في معالجتهم، و" بنية سطحية "لم يعبروا عنها أيضًا بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم، وتعاملوا مع عدد من" القوانين والقواعد التحويلية، "التي تحكم تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية"(٢).

– وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية:

من أهم الوسائل والقواعد التي أشار إليها التّحويليون لمعرفة كيفية التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية للجملة، ما يأتي(٣):

أولًا: قضية الأصلية والفرعية.

ثانيًا: قضية العامل.

ثالثًا: قواعد الحذف.

رابعًا: قواعد الزيادة والإقحام.

خامسًا: قواعد إعادة الترتيب.

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا (٨٧).

(٢) محمد حماسة عبداللطيف، من الأنماط التحويلية في النَّحو العربي (٣٨).

(٣) تنظر هذه القواعد والقوانين في: تشومسكي، البنى النحوية (٣٧–٣٨)، والفهري، اللسانيات واللغة العربية الكتاب الأول (٦٣)، والوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (١٣٠)، وليونز جونز، نظرية تشومسكي اللغوية (١٠٣)، والراجحي، عبده، النَّحو العربي والدرس الحديث (١٣٩)، والسيد عبدالحميد، دراسات في اللسانيات الحديثة (٧٧/٢).

وقد وُجدت بعض الإرهاصات والشواهد التي تؤكد معرفة النحاة العرب لفكرة البنية العميقة والبنية السطحية، وقواعد التحويل المستعملة فيها، دون أن تتطابق المسميات مع ما توصلت إليه اللسانيات التوليدية التحويلية الغربية الحديثة مؤخرًا، لكنّ الجوهر والمضمون متّفق في معظمه.

ومن أهم القواعد التحويلية المتشابهة في الشكل العام في النّحْوَين ما يلي:

أولًا: قضية الأصلية والفرعية:

شغل نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية، فقرروا أنّ النكرة أصل والمعرفة فرع، وأنّ المفرد أصل للجمع، وأنّ المذكر أصل للمؤنث، وأنّ التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، وهكذا(١).

وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثًا لا يعتمد على مبدأ علمي سليم. غير أنّ المنهج التحويلي رأى أنّ قضية الأصلية والفرعية قضية أساس في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية السطح)، وفي العربية -مثلًا- لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) إلى أنّ أصله (قال)، وأن الفعل (باع) أصله (باع)، مع وجود (يقول) و(يبيع)، بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما، وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عن حد وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد تفسيرًا لها، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل.

ثانيًا: قضية العامل:

لم يكثر حديث عن قضية من قضايا النَّحو العربي كما كثر عن قضية العامل. والأغلب أن يتجه رأي الوصفيين خاصة، إلى رفض فكرة العامل من أساسها؛ لما تصدر عنه من تصور عقلي. والتحويليون يقررون أنّ النَّحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة) (ببنية السطح)، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، والحق أن قضية العامل – في أساسها – صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرًا عن الصورة التي جاءت في النَّحو العربي(٢).

(١) ينظر في نظرية الأصل والفرع: نظرية الأصل والفرع في النَّحو العربي لحسن الملخ، والأصالة والفرعية في النَّحو العربي ليسريه محمد حسن.

(٢) ينظر في نظرية العامل: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه لخليل عمايره، ومشكلة العامل النحوي لفخر الدين قباوة، والمعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل لعبدالعزيز عبده.

ثالثًا: قواعد الحذف:

وهي ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية. حيث يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق، والطريقة التي يقدمها المنهج.

وقد التفت النحاة القدماء إلى ظواهر الحذف، ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقرير المتعسف، يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء يثبت فيه، نحو: يك ويكن. ولم أُبَل وأُبال، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولم يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون: في (مُر): (أومُر)، أن يقولوا: في (خُذ): (أُوخُذ)، وفي (كُل): (أوكل)، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا، ثم قس بعدُ"(١).

رابعًا: قواعد الزيادة:

يشير التحويليون إلى أنّ هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تعد لونًا من ألوان الزخارف.

وقد عرض نحاة العربية لظاهرة (الزيادة) في الجملة، وأشاروا إلى أنّ ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه، وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية: كالتوكيد، أو قوة الربط، أو الفرق، أو غير ذلك، وهكذا كان حديثهم عن الواو المقحمة، وعن حروف الجر الزائدة، وعن ضمير الفصل، وعن زيادة (كان) أو (إن) أو (أن) أو (ما)، وقد تكفي هنا إشارة من نص لسيبويه ليبرز إدراكهم هذا القانون، يقول سيبويه في الباء الزائدة: "هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله. وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلًا، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تُشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء، مع قربه منه... لأنّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخل بالمعنى، ولم يُحتج إليها ولكان نصبًا، ألا تراهم يقولون: حسبك هذا وبحسبك هذا، فلا يتغير المعنى"(٢).

---

(١) سيبويه، الكتاب (٢٦٥/١).

(٢) سيبويه، الكتاب (٦٦/١).

وهكذا في كل المواضع التي عرض فيها للزيادة، تجده يلح على أنّ الزائد لا يدل على معنى، كأنّه يشير إلى البنية العميقة في الكلام.

خامسًا: التقديم والتأخير:

وهو من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية، وذلك أنّ لكل لغة ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولًا، ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح، ومن الملاحظ أنّ كل عناصر الجملة معرضة لتغيير مكانها، وإن كان ذلك أكثر ما يكون في ما يسميه العرب (فضلة) كالمفاعيل، والحال، والظروف، وغير ذلك.

والحق أنّ العرب القدماء قد عُنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة، وأخذوا يحكون القوانين التي تنظمها، فبحثوا قضية (التقديم والتأخير) وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإكمال أو الإلغاء، ومن حيث التغير الدلالي.

ويرى النّحاة العرب "أنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأنّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنّها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتًا وأصداء، لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"(١).

سادسًا: الاتساع:

لقد نتجت ظاهرة الاتساع عن وضوح المعنى، والرغبة في استجلاء المعنى وتوضيحه، وفيها يظهر اهتمام النحاة بالمنهج التحويلي، ويرى بعض العلماء أنّ الاتساع هو: المرونة، أو التركيب، ومراعاة مقتضيات السياق في التركيب والعلاقات النّحوية؛ وذلك لأنّ الشيء قد يكون له أصل ثم اتسع فيه، أي: يكون ذلك بخروجه عن هذا الأصل، ومما لا شك فيه أن المعوّل عليه هنا هو المعنى؛ لأنّ الاتساع يأتي على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب للمعنى(٢).

ومعنى ذلك.. أنّ النحاة يشترطون لوقوع الاتساع أن يكون المخاطب فاهمًا للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوز من العرف اللغوي، أي من سليقة المتكلم والمستمع معًا، وكفاية كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة.

---

(١) الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز (٤٥).

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل (٨١/٥).

ولقد أولى النحاة والعلماء عناية لدارسة هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال ما صنعه ابن السراج الذي عقد له بابًا في الأصول، وفيه يقول: "اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بينهما؛ أنك لا تقيم المتوسع مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب"(١).

المحدّد للبنية العميقة:

تعتمد النظرية التحويلية في تحديد البنية العميقة على ضرب من الحدس والتّخمين، وهذا مما أخذه العلماء على آراء التحويليين.

أمّا النَّحو العربي فيعتمد في تحديد البنية العميقة المفترضة للجملة على أمور متعددة، فقد تكون البنية العميقة مترتّبة على معنىً لغويّ مرادٍ، أو على معنى عقدي مرادٍ، أو على قياس نحويّ مقرّرٍ في أذهان النّحاة.

فإذا لم تتفق الألفاظ الظاهرة "البنية السطحية" مع المعنى المراد بنوعيه، أو مع القياس النَّحويّ "البنية العميقة"، فإنّ النحاة يلجؤون إلى قواعد التّحويل وقوانينه المذكورة سابقًا؛ لتتفق الألفاظ الظاهرة "البنية السطحية" مع المعنى المراد، أو القياس المقرر في أذهان النّحاة "البنية العميقة".

فتحديد البنية العميقة عند النحاة العرب يتجاوز الحدس والتخمين المعتمد في النّظرية التحويلية إلى أمورٍ هي أقرب إلى العلم، ومن أهمها: المعنى اللغوي، والمعنى العقدي، والقياس النَّحويّ، فهي ثلاثة أقسام:

- بنية عميقة مترتّبة على المعنى اللّغوي.
- بنية عميقة مترتّبة على المعنى العقدي.
- بنية عميقة مترتّبة على القياس النَّحويّ.

ويظهر أثر هذا التقسيم جليًّا في إعراب القرآن الكريم، فنجد أنّ النّحاة استعملوا كثيرًا من قواعد التّحويل وقوانينه في إعراب القرآن الكريم، وذلك بسبب عدم اتفاق بعض الألفاظ الظاهرة "البنية السطحية" مع المعنى بنوعيه اللغويّ والعقدي، أو مع القياس النَّحويّ "البنية العميقة".

وسأذكر شواهد على هذا الأثر مفصلة في المبحث التالي.

---

(١) ابن السراج، الأصول في النَّحو (٢٠٥/٢).

المبحث الثاني: أثر البنية العميقة للجملة في إعراب القرآن الكريم

أولًا : أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى اللغوي

في التنزيل مواضع لا يصح حمل النّص القرآني فيها على ظاهره "البنية السطحية"؛ لأنّه لو حمل عليه لفسد المعنى، وعليه فلا بد من إجراء قواعد التحويل لإرجاع الألفاظ "البنية السطحية" إلى المعنى اللغوي المراد "البنية العميقة"، ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: واسأل أهل القرية، فهذا هو المعنى اللغوي المراد؛ إذ السؤال لا يوجه للقرية بل لأهلها، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فنصب على المفعولية، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد.

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾﴾ [طه:١٥]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: إنّ الساعة آتية أخفيها، فهذا هو المعنى اللغوي المراد؛ لأنّ الإخبار بأنّها ستأتي تحقيقًا إظهارٌ لها في الجملة، وهو ينافي إخفاءها، فحكم على "كاد" بأنّها زائدة، وهو قول الأخفش، فهذا الحكم -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد.

وذهب الكسائي إلى إجراء آخر لمناسبة البنية العميقة، وهو القول بتأويل الفعل "أخفيها"، فيكون بمعنى: أظهرها، وعليه فلا تكون "كاد" زائدة.

وجعل أبو جعفر النّحاس البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة هي: إنّ الساعة أكاد آتي بها لقربها، فيكون الكلام قد تم عند "أكاد"، ثم استأنفه بقوله: "أخفيها"، ثم حذف خبر "كاد"، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد(١).

٣- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال:٤٥].

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: (إذا لقيتم فئة كافرة)، فهذا هو المعنى اللغوي المراد؛ لأنّ المؤمنين لا يقاتلون إلا الكفار، ثم حذفت الصفة، فكلمة "فئة" موصوفة بصفة محذوفة لا بد من تقديرها للمعنى المذكور، وتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد.

---

(١) تنظر مسألة "كاد" في: دلالة الفعل كاد وحال خبرها بين النحاة والمفسرين، د. صلاح بوجليع، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤- قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة:٢٦٥]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: كجنّة بربوة، فهذا هو المعنى اللغوي المراد؛ لأنّ الكاف للتمثيل والتشبيه، فهي تغني عن كلمة "مثل"، فحكم على "مثل" بأنّها زائدة للتأكيد، وهذا الحكم –وهو الإجراء التحويلي– بسبب المعنى اللغوي المراد.

٥- قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:١٢]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: "ما منعك أن تسجد"، أي: ما منعك من السجود، فهذا هو المعنى اللغوي المراد، فحكم على الحرف "لا" بأنّها زائدة للتأكيد(١)، وهذا الحكم –وهو الإجراء التّحويلي– بسبب المعنى اللغوي المراد.

ثانيًا: أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى العقدي

ارتبط الإعراب بالمعنى، وتعددت التوجيهات الإعرابية واختلفت في الموضع الواحد، تبعًا للاختلاف في فهم المعاني والمقاصد المرادة، ومن تلك المعاني التي كانت سببًا في تعدد التوجيه الإعرابي واختلافه: المعاني العقدية.

ولقد كان التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم أحد المسالك التي سلكها المفسرون والمعربون على اختلاف توجهاتهم لتقرير مبادئهم العقدية، ومنطلقاتهم المذهبية، وهي البنية العميقة التي ينطلق منها بعض المفسرين والمعربين في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، فيكون التوجيه الإعرابي متّسقًا مع ما يعتقده المفسّر والمعْرِب.

وهذه شواهد تبين لنا جليًا أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى العقدي في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٧٨﴾﴾ [الأعراف:١٧٨].

ظاهر الآية يؤكد أنّ الله ﷻ خالق الهداية والضلال، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، فالهداية والضلال من مخلوقات الله، فهو الهادي وهو المضل، وعليه فإنّ البنية العميقة متفقة مع البنية السطحية، فلا تحتاج إلى إجراءٍ تحويلي.

وذهب المعتزلة إلى أنّ الله ﷻ منزه عن فعل القبيح وإيجاده كالشر والضلال، وعليه فالبنية العميقة لهذه الجملة عندهم (من يهد الله فيقبل ويهتد فهو المهتدي، ومن

(١) الياقوت والمرجان في إعراب القرآن (١٦٠).

يضلل بأن لم يقبل فهو الخاسر)، فهذا هو المعنى العقدي عندهم، ثم حذف المعطوف وهو جملة "فيقبل ويهتد"، وتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى العقدي المراد عندهم.

٢- قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين:١٥]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند المعتزلة: (كلا إنهم عن رحمة ربهم)، فهذا هو المعنى العقدي المراد عندهم؛ لأنّهم ينكرون الرؤية، ثم حذف المضاف "رحمة"، وأقيم المضاف إليه "ربهم" مقامه، فجر بحرف الجر، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى العقدي المراد عندهم.

وأما على مذهب أهل السنة والجماعة فالرؤية عندهم ثابتة للمؤمنين يوم القيامة، وعليه فإنّ البنية العميقة متّفقة مع البنية السطحية، فلا تحتاج إلى إجراء تحويلي(١).

٣- قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر:٢٢]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند المعتزلة: (وجاء أمر ربّك)، فهذا هو المعنى العقدي المراد عندهم؛ لأنّهم ينفون صفة المجيء وغيرها من الصفات، ثم حذف المضاف "أمر"، وأقيم المضاف إليه "ربك" مقامه، فرفع على الفاعلية، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى العقدي المراد عندهم.

وأما على مذهب أهل السنة والجماعة فالرؤية عندهم ثابتة للمؤمنين يوم القيامة، وعليه فإنّ البنية العميقة متّفقة مع البنية السطحية، فلا تحتاج إلى إجراءٍ تحويلي(٢).

٤- قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ٩﴾ [الطارق:٨-٩]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: (إنّه على رجعه لقادر واذكر يوم تبلى السرائر)، فهذا ما يقتضيه المعنى العقدي المراد؛ لأنّ نصب "يوم" بـ"لقادر" يقتضي قدرة المولى ﷻ على إرجاع الإنسان يوم القيامة، في حين أنّ قدرته مطلقة في كل ظرف وحين، فالحذف المقدّر-وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى العقدي المراد.

وذهب بعض المعربين إلى أنّ "يوم" منصوب بـ"لقادر"، وأما اعتراض بعض المعربين بأنّ هذا التوجيه يلزم منه تخصيص القدرة بهذا الظرف، فيجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنّ هذا غير لازم؛ إذ إنّ إيقاع أمر ما في ظرف زماني أو مكاني، لا ينفي وقوعه في ظرف آخر.

---

(١) ينظر الخلاف في ثبوت رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة بين أهل السنة والجماعة ومن خالفهم: شرح العقيدة الواسطية لخليل هراس (١٥٥).

(٢) ينظر الخلاف في ثبوت صفة المجيء والإتيان لله ﷻ بين أهل السنة والجماعة ومن خالفهم: شرح العقيدة الواسطية لخليل هراس (١١٠).

والثاني: أنّ تعيين هذا الظرف دون غيره، يفهم دخول غيره من باب أولى، فمثلًا ثبوت جودك يوم المسغبة والفاقة، مشعر بثبوته يوم الرخاء والسعة من باب أولى.

وعليه.. فإنّ البنية العميقة متّفقة مع البنية السطحية، فلا تحتاج إلى إجراءٍ تحويلي(١).

ثالثًا : أثر البنية العميقة المترتّبة على القياس النَّحويّ

لقد كان للقياس النَّحويّ أثرٌ كبير في تكوين البنية العميقة للجملة، والتي هي أصل للبنية السطحية لها.

ولقد كان التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم أحد المسالك التي سلكها النّحاة على اختلاف توجهاتهم لتقرير وتأكيد ما تقرر عندهم من القياسات، وهي البنية العميقة التي ينطلق منها بعض النّحاة في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، فيكون التوجيه الإعرابي متّسقًا مع ما يراه النَّحويّ من قياسات.

وهذه شواهد تبين لنا جليًّا أثر البنية العميقة المترتّبة على القياس النَّحويّ في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية:٣٢]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند النحاة: (إلا ظنًّا ضعيفًا)، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم(٢)؛ لأنّهم لا يجيزون التّفريغ في المفعول المطلق المؤكِّد، فوجب تقدير صفة محذوفة ليكون المفعول المطلق مبيّنًا لنوع العامل وليس مؤكدًا، ثم حذفت الصفة ونُصب "ظنًا" على أنّه مفعول مطلق مبين للنوع، فتقدير المحذوف –وهو الإجراء التحويلي–بسبب القياس النَّحويّ.

٢- قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ...﴾ [البقرة:٩١]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند النحاة: (وهم يكفرون)، بتقدير مبتدأ، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم؛ لأنّهم لا يجيزون وقوع الفعل المضارع المثبت المسبوق بواو الحال وغير المقترن بـ"قد" حالًا إلا بإضمار مبتدأ، فتكون الجملة الاسمية في موضع الحال، فوجب تقدير مبتدأ لتصحّ الجملة حالًا، فتقدير المحذوف –وهو الإجراء التحويلي– بسبب القياس النَّحويّ.

(١) د. محمد السيف، الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم (٦٥٢/٢).
(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٢٥١/٣).

وذهب بعض النّحاة إلى عدم اشتراط هذا التقدير، فحينئذ لا يحتاج إلى إجراءٍ تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة(١).

٣- قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي﴾ [الممتحنة:١]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند النحاة: (قد خرجتم)، بتقدير "قد"، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عند جمع من النّحاة؛ لأنّهم لا يجيزون وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـ"قد" حالًا إلا بإضمارها معه، فوجب تقدير "قد" ليصحّ وقوع الماضي حالًا، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب القياس النَّحويّ.

وذهب جمع من النحاة إلى جواز ذلك مطلقًا(٢)، وعلى هذا القول لا يحتاج إلى إجراء تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة.

٤- قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ①﴾ [الانشقاق:١]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند البصريين(٣): (إذا انشقت السماء انشقت)، بتقدير الفعل قبل الاسم "السماء"، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم؛ لأنّهم لا يجيزون تقدم الفاعل على الفعل، فوجب تقدير فعل قبل الفاعل، فتكون "السماء" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعد الاسم، ثم حذف الفعل؛ لأنّه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب القياس النَّحويّ، ولا يصح أن تعرب "السماء" هنا مبتدأ؛ لأنّها مسبوقة بأداة شرط، وهي مختصة بالأفعال.

وذهب الكوفيّون إلى جواز تقدم الفاعل على الفعل(٤)، وعلى هذا القول لا يحتاج إلى إجراءٍ تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة.

٥- قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء:٢٤]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند البصريين(٥): (كتب كتابًا اللهُ عليكم)، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم؛ لأنّهم لا يجيزون تقدم معمول اسم الفعل عليه، فوجب تقدير فعل متقدم فيكون "كتاب الله" منصوب بفعل مقدر، وليس باسم الفعل "عليكم"، وإنّما قدّر هذا الفعل ولم يظهر؛ لدلالة ما تقدّم عليه من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ﴾ [النساء:٢٣]، فإنّ فيه دلالة على أنّ ذلك مكتوب عليهم، فلمّا قدر هذا الفعل ولم يظهر، بقي التقدير فيه: (كتابًا اللهُ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٩٢/١).

(٢) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (١٦٣).

(٣) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (٢٤٠).

(٤) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (١٦٣).

(٥) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (٢٤٠).

عليكم)، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل فصارت: "كتابَ الله عليكم"، فتقدير المحـــذوف – وهو الإجراء التّحويلي– بسبب القياس النَّحويّ.

وذهب الكوفيّون إلى جواز تقدم معمول اسم الفاعل عليه(١)، وعلى هذا القـــول لا يحتاج إلى إجراءٍ تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة.

٦– قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند البـــصريين(٢): (ولا آباؤنـــا أشـــركوا)، بتقدير محذوف يكون خبرًا و"آباؤنا" مبتدأ، ولا يكون "آباؤنا" معطوفًـــا علـــى الـــضمير المرفوع المتصل، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم؛ لأنّهم لا يجيزون العطف علـــى الضمير المرفوع المتّصل من غير تأكيد، فتقدير المحذوف –وهو الإجـــراء التحـــويلي– بسبب القياس النَّحويّ.

وذهب الكوفيّون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد، وعلى هذا القول لا يحتاج إلى إجراءٍ تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة.

---

(١) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (٤٠٩).

(٢) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (٣٧٥).

الخاتمة

في نهاية البحث يحسن بنا أن نسجّل أهم النتائج التي خلص إليها البحث:

١- اشتمال التراث النَّحويّ العربي على إرهاصات وآراء وأفكار تتكامل أو تتوافق إلى حدّ كبير مع ما نادت به فيما بعدُ النّظرية التحويلية، ومنها قضية (البنية العميقة والبنية السطحية).

٢- تعتمد النظرية التحويلية في تحديد البنية العميقة على ضرب من الحدس والتّخمين، وهذا مما أخذه العلماء على آراء التحويليين.

٢- يعتمد النَّحو العربي في تحديد البنية العميقة على أمور هي أقرب إلى العلم منها إلى الحدس والتخمين، ومن أهمها: المعنى اللغويّ، والمعنى العقدي، والقياس النَّحويّ.

٣- يلجأ النحاة إلى وسائل وقواعد التحويل إذا لم تتفق الألفاظ الظاهرة (البنية السطحية)، مع المعنى المراد بنوعيه، أو مع القياس النَّحويّ "البنية العميقة"؛ وذلك لتتفق الألفاظ الظاهرة "البنية السطحية" مع المعنى المراد، أو القياس المقرر في أذهان النحاة "البنية العميقة".

٤- اهتم النحاة العرب في مختلف مدارسهم ومذاهبهم النّحوية بالبنية العميقة، ومن الواضح أنّ دراستهم للبنية السطحية وانشغالهم بإعرابها، لم يغض طرفهم وعقلهم عن البنية العميقة لما يدرسونه أو يعربونه.

٥- نستطيع أن نقول إنّ منهج النَّحويّين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجًا يقوم على افتراض "بنية عميقة" لم يعبروا عنها بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة تبدّت في معالجتهم، و"بنية سطحية" لم يعبروا عنها أيضًا بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم، وتعاملوا مع عدد من القوانين والقواعد التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية.

٦- وُجدت بعض الإرهاصات والشواهد التي تؤكد معرفة النحاة العرب لفكرة البنية العميقة والبنية السطحية، وقواعد التحويل المستعملة فيها، دون أن تتطابق المسميات مع ما توصلت إليه اللسانيات التوليدية التحويلية الغربية الحديثة مؤخرًا، لكنّ الجوهر والمضمون متّفق في معظمه.

٧- إبطال حملة التّهجم على النَّحو العربي بدعوى أنّه قواعد لفظية مجردة عن مراعاة النواحي المعنوية (البنية العميقة).

٨- أثبت البحث بالشّواهد أثر البنية العميقة المترتبة على المعنى اللغوي في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية، ففي التنزيل مواضع لا يصح حمل النّص القرآني فيها على ظاهره "البنية السطحية"؛ لأنّه لو حمل عليه لفسد المعنى، وعليه فلابد من إجراء قواعد التّحويل لإرجاع الألفاظ "البنية السطحية" إلى المعنى اللغوي المراد "البنية العميقة".

٩- أثبت البحث بالشّواهد أثر البنية العميقة المترتبة على المعنى اللغوي في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية، وبينتُ أنّ التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم أحد المسالك التي سلكها المفسرون والمعربون على اختلاف توجهاتهم لتقرير مبادئهم العقدية، ومنطلقاتهم المذهبية، وهي البنية العميقة التي ينطلق منها بعض المفسرين والمعربين في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، فيكون التوجيه الإعرابي متّسقًا مع ما يعتقده المفسّر والمعْرِب.

١٠- أثبت البحث بالشّواهد أثر البنية العميقة المترتبة على القياس النَّحويّ في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية، وبينتُ أنّ التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم أحد المسالك التي سلكها النّحاة على اختلاف توجهاتهم لتقرير وتأكيد ما تقرر عندهم من القياسات، وهي البنية العميقة التي ينطلق منها بعض النّحاة في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، فيكون التوجيه الإعرابي متّسقًا مع ما يراه النَّحويّ من قياسات.

١١- الدعوة إلى رفض المناهج الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة ضارة بالعربية نفسها، ومن الضروري أن نستفيد مما يطوره النّاس، وأن نشارك في هذا التطوير.

١٢- التّفكير اللغوي عند علماء العرب كان منظّمًا، ويسير على منهجٍ، كل ما نحتاجه هو دراسة هذا التفكير من خلال كتب أئمة النحاة، ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النَّحو لابن السراج؛ لنخرج بأفكار عربية للغة العربية.

وختامًا: لعلّ هذه الدراسة تفي بشيء مما تستحقّه هذه القضية –البنية العميقة للجملة وأثرها في إعراب القرآن الكريم– التي لم تنل حقّها من البحث والدراسة، فتكشف عن أحكامه المتعدّدة، وتطبيقاته المتنوّعة، وتفتح للباحثين وطلبة الدراسات العليا بابًا لمزيد من الدراسة، والله أسأل التوفيق والتسديد في القول والعمل.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، نصر الله بن أبي الكرم. لا يوجد تاريخ الطبع، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: بدوي طبانة، وأحمد الحوفي، نهضة مصر، القاهرة.
- ابن السراج، محمد بن سهل. ١٤٠٥هـ. الأصول في النَّحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٣٣١هـ. الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٣٧٩هـ. المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، البابي حلبي، القاهرة.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف. ١٤١٩هـ. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، الطبعة الأولى، دار الفكر، لبنان.
- ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
- إستيتية، سمير شريف. ٢٠٠٥م. اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديثة.
- باقر، مرتضى جواد. ٢٠٠٢م. مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، الأردن.
- البهنساوي، حسام. ١٤١٣هـ. القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- بومعزة، رابح. ٢٠٠٨م، التحويل في النَّحو العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: بيداء علي العلكاوي. ١٩٩٦هـ، اللغة والعقل، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: حسام البهنساوي. ١٤١٧هـ. اللغة والمسؤولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: عدنان حسن. ٢٠٠٩م. آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، دار الحوار، سوريا.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: محمد الرحالي. ٢٠١٣م. اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: محمد فتيح. ١٤١٣هـ. المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.

- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: مرتضى جواد باقر. ١٩٨٥م. جوانب من نظرية النَّحو، مديرية مطبعة جامعة الموصل.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز. ١٩٨٧م. البنى النحوية، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- جاد الكريم، عبدالله أحمد. ١٤٢٥هـ. الدرس النَّحويّ في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، ١٤١٠هـ. دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية.
- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، مكتبة المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
- الجندي، أحمد علم الدين. ١٩٨٣م. اللهجات العربية في التراث، طبعة الدار العربية للكتاب، القاهرة.
- حجازي، محمود. لا يوجد تاريخ الطبع. البحث اللغوي، مكتبة غريب.
- حسن، يسرية محمد. ١٤١٧هـ. الأصالة والفرعية في النَّحو العربي.
- الخولي، محمد علي. ١٩٨٢م. دراسات لغوية، دار العلوم، الرياض.
- الخولي، محمد علي. ١٩٩٤م. قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض.
- خليل هراس، شرح العقيدة الواسطية، دار الهجرة، ط: الأولى، ١٤١١هـ.
- الراجحي، عبده. ١٤٠٦هـ. النَّحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية.
- زكريا ميشال. ١٩٨٦م. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) و(النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية.
- زوين، علي. ١٩٨٦م. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. ١٤٠٨هـ. الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، الخانجي، مصر.
- السيد، عبدالحميد. ٢٠٠٤ م. دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى.
- السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر. ١٤٠٦هـ. الأشباه والنظائر في النَّحو، تحقيق: عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

- السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر. ١٤٠٩هـ. الاقتراح في أصول النَّحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، مطبعة الثغر، الطبعة الأولى.
- السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر. ١٤٠٦هـ. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
- عبدالله جاد الكريم، التكامل المعرفي بين النَّحو العربي واللسانيات الغربية، دار النابغة للنشر، مصر، ط: الأولى، ١٤٤٢هـ.
- عبداللطيف، محمد حماسة. ١٩٧٩م، الضرورة الشعرية، مكتبة دار العلوم، القاهرة.
- عبداللطيف، محمد حماسة. ١٩٩٠م، من الأنماط التحويلية في النَّحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- عبده، عبدالعزيز. ١٣٩١هـ. المعنى والإعراب عند النَّحويّين ونظرية العامل، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ليبيا، الطبعة الأولى.
- عمايره، خليل أحمد، ١٩٨٧م، العامل النَّحويّ بين مؤيديه ومعارضيه، دار الفكر للطباعة والنشر.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي. ١٩٨٦م، البناء الموازي، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي. ٢٠٠٠م، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الرابعة.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي. ١٩٩٩م، المعجم العربي، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى.
- قباوة، فخر الدين. ١٤٢٤هـ. مشكلة العامل النَّحويّ، دار الفكر، دمشق. الطبعة الأولى.
- الكشو، صالح. ٢٠١٢م. النَّحو التحويلي العربي، مركز النشر الجامعي، تونس.
- ليونز، جون ترجمة حلمي خليل. ١٩٩٥م. نظرية تشومسكي اللغوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الملخ، حسن خميس. ٢٠٠١م. نظرية الأصل والفرع في النَّحو العربي، دار الشروق، الأردن، الطبعة الأولى.
- موور، تيرينس، وكارلنغ، كريستين، ترجمة: حامد حسين الحجاج – سلمان داود الواسطي، ١٩٩٨م. فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى.

- موريس قراس، في النَّحو التحويلي، ترجمة صالح الكشو، بيت الحكمة، تونس.
- د. محمد السيف، الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، المكتبة التدمرية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.
- محمد نوري بارتجي، الياقوت والمرجان في إعراب القرآن، دار الأعلام، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- الوعر، مازن. ١٩٨٨٠م، قضايا أساسية في اللسانيات الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة، الطبعة الأولى.
- الوعر، مازن. ١٩٩٢٠م، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة، الطبعة الثانية.
- ياقوت، محمود سليمان. ٢٠٠٣م. منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الحديثة.

مكتبة لسان العرب
@lisanarb